ليبيا في الأمم المتحدة
من الإحتلال والتمزق الي الإستقلال والوحدة
(١٩٤٩-١٩٥١م) (*)

أ.د/ إبراهيم عبد المجيد
استاذ تاريخ حديث ومعاصر
قسم التاريخ – كلية الآداب
جامعة المنصورة

الملخص:

من الحقائق المثيرة واللافتة للانتباه أن ليبيا كما وقعت في البداية تحت سيطرة الاستعمار نتيجة للعبة القوى، فقد حصلت في النهاية على استقلالها بفضل صراع القوى، ففي الحالة الأولى كان عصر الاستعمار القديم في ذروته، أما في الثانية فقد كان عصر الاستعمار الجديد على الأفق.

لم تكن قضية التحرر في ليبيا مجرد كفاح وطني داخلي، بل كانت أرضه في الواقع مثالا يجسد التنافس الاستعماري الإستراتيجي الغربي، تبلورت فيه بوضوح أهمية ما يمثله الموقع الجغرافي المتميز على البحر المتوسط للمصالح الإمبريالية في المنطقة العربية ككل، وعندما اشتد الصراع بين المتنافسين من قوى الشرق والغرب والشعب المقهور، أدرجت قضية ليبيا في ملفات هيئة الأمم المتحدة، لتشهد ساحتها تطاحن القوى والأيديولوجيات، إذ كانت الشيوعية في أوج قوتها الفكرية تبحث عن ساحة جديدة لتطبيق نظريتها، وأيضا كان الغرب الرأسمالي في أوج انتصاراته العسكرية بعد اندحار دول المحور.

وهكذا تطورت الحركة الوطنية الليبية في وجه الأطماع الاستعمارية السافرة وأصبحت مصرة على استبعاد الاستعمار الإيطالي بأي ثمن، ورفض الوصاية بأية صورة والسعي إلى الحصول على الاستقلال التام ووحدة تراب الوطن بأكمله، وفى ضوء رفض الليبيين المطلق لعودة إيطاليا، اقترح الإتحاد السوفييتي أن تكون له الوصاية على طرابلس بدلاً من إيطاليا وكان في هذا ما يكفى لأن يسارع الغرب باقتراح الاستقلال التام لليبيا لا

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤١)، يوليه ٢٠٢٤.

رغبة في استقلالها ولا حبا في سواد عيونها، ولكن إبعاداً للاتحاد السوفييتي واستبعاد خطر تسلله إلى البحر المتوسط، وهكذا يتضح أنه بتنازع الدول الاستعمارية ترتب عليه استقلال ليبيا وتوحدها.

Libya in the United Nations
From Occupation and disruption into Independence and Unity (1949-1951)

One of the interesting and catching attention fact is that Libya falls under imperialism at the beginning as a result of power game, and gained its independence at the end due to power conflict. In the first case ancient age of imperialism was at its peak, as for the second the new age of imperialism was at the horizon.

The case of freedom in Libya was not a national internal strife only, but its land was, in fact, an example embodies the Western strategic Imperialistic conflict, where it crystalizes clearly the importance of its distinguished geographical location on the Mediterranean Sea for the imperial interests in the Arab region as a whole. When conflict strengthen between power contesters of the East, the West and the oppressed people. The case of Libya was listed in the files of United Nations Organization. So, its land witnessed the conflict between powers and Ideologies. As communism was at its peak of ideological power looking for new field to apply its theory. Also, the Capitalistic West was at the peak of its military victories after the defeat of Axis countries.

Thus, the Libyan national movement was developed in front of excessive imperialistic greed's and insisted on the exclusion of Italian occupation at any cost and rejected any form of commandments, seeking to achieve complete independence and unity of their soil of homeland as a whole. In the light of the absolute Libyan rejection of the return of Italy, Soviet Union suggested to have commandment on Tripoli instead of Italy. This was enough for the West to rush for the suggestion of a complete independence of Libya, not as a desire for its independence, but to keep Soviet Union and the danger of its sneaking to Mediterranean Sea. So, it is clear that the conflict of the imperialistic countries leads to the unity and independence of Libya.

المقدمة

تبدو ليبيا أسوأ حظاً من كثير غيرها من الدول الأخرى حيث انها تلقت ضربة الاستعمار في أشد صورها ضراوة ووحشية، فرغم قصر عمر الإستعمار بها الإ انها تحملت ضراوة الفاشية لأول مرة في تاريخ الاستعمار الحديث، ومن الحقائق المثيرة واللافتة للانتباه أن ليبيا كما وقعت في البداية تحت سيطرة الاستعمار نتيجة للعبة القوى، فقد حصلت في النهاية على استقلالها بفضل صراع القوى، ولا شك أن هذا الفارق يثير الإنتباه أكثر؛ ففي الحالة الأولي كان عصر الاستعمار القديم في ذروته، أما في الثانية فقد كان عصر الاستعمار الجديد على الأفق.

ولم تكن قضية التحرر في ليبيا مجرد كفاح وطني داخلي، بل كانت أرضه في الواقع مثالا يجسد التنافس الاستعماري الاستراتيجي الغربي ، تبلورت فيه بوضوح أهمية مايمثله الموقع الجغرافي المتميز علي البحر المتوسط للمصالح الإمبريالية في المنطقة العربية ككل، وعندما اشتد الصراع بين المتنافسين من قوى الشرق والغرب والشعب المقهور أُدرجت القضية في ملفات هيئة الأمم المتحدة، لتشهد ساحتها تطاحن القوى والأيديولوجيات، إذ كانت الشيوعية في أوج عظمتها الفكرية تبحث عن ساحة جديدة لتطبيق نظريتها، وأيضاً كان الغرب الرأسمالى في أوج انتصاراته العسكرية بعد اندحار دول المحور .

وبناءً على هذا كان اختيار موضوع البحث تحت عنوان: ليبيا في الأمم المتحدة مابين الاحتلال والتمزق الي الاستقلال والوحدة في الفترة ما بين عامى١٩٤٩ و١٩٥١م، وأما اختيار عام ١٩٤٩ ليكون بداية للبحث فلأنه العام الذي نوقشت فيه مسألة الوصاية على ليبيا، وأما عام ١٩٥١ فلإنه العام الذي حصلت فيه الأخيرة على استقلالها.

وقد استعنت في معالجة هذا البحث بمجموعة من الوثائق المهمة منها وثائق الأمم المتحدة المحفوظة في سجلات الخارجية البريطانية وكذلك بعض وثائق جامعة الدول العربية علاوة على بعض المراجع العربية والأجنبية.

المسألة الليبية أمام مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى:

أعلن الأقطاب الثلاثة ترومان، وكلمنت أتلى، والمارشال ستالين في أوائل أغسطس ١٩٤٥م اتفاقهم على إنشاء مجلس لوزراء الخارجية تُعهد إليه مهمة وضع السلام، ويحضره وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإتحاد السوفييتي وفرنسا والصين (١)، وقد استمرت أعمال المؤتمر حتى الثاني من أكتوبر ١٩٤٥م، وفِي خلاله دارت المساومات بين الدول الكبرى بخصوص المسألة الليبية حيث طالبت الولايات المتحدة بوضع خطة لوصاية مشتركة تحت إشراف الأمم المتحدة تستمر عشر سنوات تُمنح ليبيا الاستقلال في نهايتها (٢).

أما فرنسا فقد فضلت عودة هذه الأقطار الي السيادة الإيطالية (٣)، بينما طالب الإتحاد السوفييتي فجأة بالوصاية علي طرابلس قائلاً بأن بلاده بحاجة إليّ منفذ علي البحر المتوسط، وقد اعترضت بريطانيا وفرنسا علي مطالب الإتحاد السوفييتي، فكلتاهما ترى أن وجود الأخير في طرابلس يهدد مصالحها الاستعمارية الواقعة شرق هذه البلاد أو غربها(٤)، ومن ناحية أخرى تمسكت بريطانيا بوعد ايدن للسنوسيين بعدم عودة الحكم الايطالي الي برقة(٥)

وفِي النهاية انفض المؤتمر الأول لوزراء الخارجية دون اتفاق لتعارض وجهات النظر وتناقض الأراء إلى جانب حرص كل دولة علي مكاسب ذاتية دون مراعاة لمصالح المؤتمر(٦).

وعندما عقد مجلس وزراء الخارجية اجتماعه التالي في موسكو في ديسمبر ١٩٤٥م تقرر جعل الإشتراك في المؤتمر مقصوراً على الدول التي ساهمت بقوات وفيرة في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور(٧).

ومنذ أوائل عام ١٩٤٦ ظهرت رغبة بعض الدول في تقسيم ليبيا، حيث صرح الجنرال ديجول في مجلس النواب الفرنسي بضرورة عودة طرابلس إليّ إيطاليا([٨])، وإلي جانب ذلك إخضاع فزان للوصاية الفرنسية، وبقاء برقة تحت الوصاية البريطانية، وقد كانت إنجلترا وفرنسا تميلان إليّ هذه الوصاية المجزأة([٩])، كما طالب الإتحاد السوفييتي بوصاية لنفسه علي ليبيا، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت بالوصاية الجماعية علي ليبيا من قبل الدول الخمس الكبرى([١٠]).

المسألة الليبية أمام مؤتمر الصلح بباريس ٢٥ أبريل ١٩٤٦م:

وفِي ٢٥ أبريل ١٩٤٦م بدأ اجتماع مؤتمر الصلح بباريس([١١])، وفِي هذا الاجتماع عدل الإتحاد السوفييتي موقفه قليلا فقال يمكن إشراك إيطاليا مع الدول الأربع الكبرى التى توزع فيما بينها المستعمرات الايطالية([١٢])، وكان آخر اجتماع لمجلس وزراء الخارجية للدول الكبرى في الخامس من أكتوبر ١٩٤٦م ثم اجتمع مرة اخرى بنيويورك في نوفمبر ١٩٤٦م حيث تقرر الرأي علي توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في العاشر من فبراير ١٩٤٧م في باريس([١٣])، وبمقتضى المادة الثالثة والعشرين من نصوص هذه المعاهدة تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها في ليبيا([١٤])، علي أن يتم تقرير مصير هذه الأقطار مشاركة بين حكومات الإتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وذلك في خلال سنة واحدة من بدء تنفيذ المعاهدة الحالية –١٥سبتمير ١٩٤٧م– وذلك حسب ما تم التوصل إليه في البيان المشترك الذى أصدرته الحكومات السابق ذكرها في العاشر من فبراير ١٩٤٧([١٥])، وتنص هذه المادة (٢٣) علي أنه فيما يتعلق بكل هذه الأقاليم فإنه اذا لم تتوصل القوى الأربع لحلها فعليها التخلي عنها خلال سنة من بدء تنفيذ معاهده الصلح مع إيطاليا، فعندها سوف يرفع الأمر الي الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصية توافق عليها القوى الكبرى([١٦]).

وقد اتفقت الدول الأربع على أن تُراعى رغبات السكان ومصالحهم مع المحافظة على السلام والأمن ومراعاة مصالح الدول الأخرى التى يهمها الأمر، وقد تم الاتفاق أيضا على أن يتابع وكلاء وزراء الخارجية بحث قضية المستعمرات الايطالية الأخرى([١٧])، وذلك بغرض عرض توصياتهم في هذا الشأن على مجلس وزراء الخارجية، كما يقومون بإرسال لجان تحقيق إليّ أى مستعمرة من هذه المستعمرات وذلك لتزويد وكلاء الوزراء بالمعلومات اللازمة للتأكد من وجهة نظر السكان، إضافة إليّ وجهات نظر الدول صاحبة الشأن في هذه المستعمرات([١٨]).

وفِي مؤتمر الصلح قلب الإتحاد السوفييتي سياسته رأساً على عقب فصار يطالب بالاستقلال الفوري لليبيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى وجوب خضوعها لفترة محدودة من الوصاية تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، ويُفضل أن تكون الوصاية جماعية وبواسطة الأمم المتحدة، واتفقت كل من بريطانيا وفرنسا على تقسيم ليبيا إليّ مناطق نفوذ؛ فرنسا في فزان وإيطاليا في طرابلس وبريطانيا في برقة، وقد ترددت السياسة الفرنسية بين فكرة تقسيم ليبيا إليّ مناطق ثلاث بالاشتراك مع إيطاليا أو استبعاد الأخيرة، وجعل طرابلس منطقة محايدة بين بريطانيا وفرنسا، وهذا الحل الثاني هو الذى أيده جان بيشون أحد المتخصصين في شئون ليبيا، وقدم علي أساسه اقتراحاً إليّ مؤتمر الصلح مع إيطاليا الذى عُقد في عام ١٩٤٧م ([١٩]) .

ولما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعى بحكم التاريخ، وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها، وبمناسبة قرب البت في مصير المستعمرات الإيطالية فإن مجلس جامعة الدول العربية اذ يراقب المسألة الليبية بقلق زائد ويؤكد مرة أخرى ماقرره من وحدة البلاد الليبية – برقة وطرابلس وفزان – واستقلالها هو الهدف الأول الذي يجب

أن تنشده البلاد العربية وتسعى اليه بكافة الوسائل الفعالة الممكنة، ويرى المجلس أن كل تسويف في تحقيق هذه الأهداف العادلة أو حرمان ليبيا من استقلالها بتجزئتها أو وضعها تحت وصاية أجنبية هو عمل يتنافي قطعاً مع العدالة والحق، ولهذا فإن المجلس يوصي الحكومات العربية بإتخاذ العدة من الآن لصيانة استقلال ليبيا ووحدتها مع تقديم مذكرات الي الدول الأربعة الممثلة في اللجنة والقيام بمسعى دبلوماسي لدى هذه الدول للاشتراك في المفاوضات الجارية في المسألة الليبية دفاعاً عن وجهة النظر العربية في هذه القضية الحيوية للبلاد العربية لما لها من العلاقات القوية بليبيا القائمة على أواصر القربى والجوار والثقافة واللغة والتاريخ ووحدة المصالح، ويناشد المجلس الشعوب قاطبة أن تأخذ الأهبة منذ ذلك الوقت لمساعدة ليبيا والدفاع عن حقوقها بكل ما أوتيت من وسائل علمية فعالة حتى يتيسر للشعب الليبي الكريم أن يصون حقوقه المقدسة ويحقق استقلاله وحريته الكاملة([٢٠]).

كانت مباحثات الصلح التي تقرر إجراؤها مع إيطاليا سنة ١٩٤٧م هي الفرصة التى تستطيع حكومة روما خلالها أن تعرض رأيها في قضية المستعمرات، وقد بنت حجتها على أساس أن الحكومة الايطالية صارت من الدول الحليفة منذ أن انفصلت عن الفاشستيين في الشمال، وأصبحت بجانب الحلفاء، إذن يجب اعتبارها حليفة وليست من الدول المعادية التي تُعاقب بانتزاع مستعمراتها، وكانت إيطاليا تحظى بالفعل بعطف كثير من الدول الكبرى لولا أن هذه الدول اختلفت حول مستقبل المستعمرات وكيفية توزيعها الي مناطق نفوذ([٢١])، ولهذا استُبعد موضوع المستعمرات من مؤتمر الصلح([٢٢]).

في ٢١ مارس ١٩٤٩ م قرر مجلس جامعة الدول العربية إرسال مذكرة الي الدول العربية تتضمن ضرورة المطالبة بالاستقلال لليبيا، فإذا هزمت الدول العربية في موقفها هذا وكان الاتجاه الي وضع هذه البلاد تحت الوصاية فيرى أن تكون الوصاية في هذه الحالة للدول العربية أو أن تشترك فيها ([٢٣]).

مشروع بيفن – سفورزا ومسألة الوصاية على ليبيا:

وبالرغم من استبعاد موضوع المستعمرات الإيطالية من مؤتمر الصلح إلا أن إيطاليا لم تفقد الأمل في استرجاع بعض مستعمراتها، فكونت وزارة للشئون الأفريقية([٢٤])، وراحت تسعى في أروقة الأمم المتحدة من جهة ولدى الحكومة البريطانية من جهة أخرى حتى ظفرت في النهاية باتفاق بين وزير خارجيتها سفورزا (Svorsa) وبين بيفن (Bevin) وزير خارجية بريطانيا في التاسع من مايو ١٩٤٩، ومضمون هذا المشروع أن تتولي إيطاليا الوصاية علي طرابلس تحت إشراف مجلس استشاري يضم مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا، علي أن تقوم إيطاليا بالإدارة كلها فيحل الموظفون الإيطاليون محل الموظفين البريطانيين بالتدريج ويعود الجيش الإيطالي الى طرابلس، وقد تضمن هذا المشروع ترك برقة لبريطانيا وطرابلس لإيطاليا وفزان لفرنسا حتى سنة ١٩٥١علي أن تخضع الأجزاء الثلاثة لوصاية دولية من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ودولة عربية([٢٥]).

نتيجة لتعدد الاقتراحات واشتداد الخلاف وظهور المطامع([٢٦])، وفِي الحقيقة ان هذا المشروع يمثل انتهاكاً لنصوص اتفاقية السلام مع إيطاليا، كما يُعد خرقاً للاتفاقات الدولية لأن تقسيم ليبيا المقترح يعوق وحدتها واستقلالها، وقد سخر مندوب المملكة المتحدة من القول بأن الاقتراحات التى يتضمنها مشروع القرار كانت نتيجة المؤامرة بين حكومتي إيطاليا والمملكة المتحدة، وقرر أن المملكة المتحدة قد قامت بوضع مشروع قرار بروح من التفاهم ونتيجة للمحادثات بين بيفن وكونت سفورزا من أجل التوفيق بين الأفكار المتضاربة([٢٧]).

وبعد أن تم التصويت علي هذا المشروع في اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة تمت إحالته الي الجمعية العامة، وفِي هذه الأثناء نشطت

الدبلوماسية العربية من خلال جامعة الدول العربية، كما قامت الدبلوماسية المصرية بدور كبير في إحباط هذا المشروع؛ فقد طالبت مصر باستقلال ليبيا التام ووحدتها، وخروج كافة القوات الأجنبية الموجودة فوق الأرض الليبية([٢٨]).

وقد قام الوفد الليبي في الأمم المتحدة بجهود كبيرة لأجل إجهاض هذا المشروع وإفشاله([٢٩])، وفِي ذات الوقت كانت الثورة في طرابلس تزداد ضراوة([٣٠])؛ فقد أُعلن الإضراب العام في المدينة، وتحركت الجماهير الي الميادين، وأعلنت حالة الطوارئ، وفُرض منع التجوال في طرابلس([٣١])، كما ندد أهالي برقة بهذا المشروع([٣٢])، وخرجت المظاهرات في أجزاء مختلفة من برقة تندد بتجزئة ليبيا، وطالب المتظاهرون باستقلال ليبيا، وأعلنوا تضامنهم مع أهالي طرابلس، وأرسلوا برقية بهذا الخصوص الي المؤتمر الوطني في طرابلس([٣٣]).

وقرر مؤتمر الزعماء ومندوبو الأقاليم تنفيذ العصيان المدنى ومقاومة مشروع بيفن –سفورزا إذا أقرته الأمم المتحدة، وهجم المتظاهرون علي القنصلية الأمريكية في طرابلس ونزعوا العلم الأمريكي الذى يرفرف عليها، كما مزق المتظاهرون في أجدابية العلم البريطاني، واندلعت في أنحاء طرابلس حركات الجهاد والإضراب، حتى أن الحاكم البريطاني سمح للإيطاليين بحمل السلاح بحجة الدفاع عن أنفسهم، وصدرت التعليمات بمنع الأوروبيين والأمريكيين من الخروج من منازلهم ونقل الذين يقيمون في أماكن معرضة للخطر إليّ مطار الملاحة الأمريكي بالقرب من طرابلس، وجرت اصطدامات دامية بين الشعب العربي في طرابلس والقوات البريطانية وامتلأت المستشفيات بالجرحى، وأرسلت الهيئات الوطنية برقيات الاحتجاج معلنة بدء الجهاد لاستخلاص حق ليبيا في الاستقلال([٣٤])

في الدورة الثالثة لهيئة الأمم المتحدة التى عُقدت في الحادى عشر من

مايو ١٩٤٩م بشأن مصير المستعمرات الإيطالية، وبعد مداولات طويلة اتخذت الجمعية العمومية عدة قرارات أهمها منح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات من اتخاذ هذا القرار بشرط موافقة الجمعية العامة([٣٥])، علي أن تُوضع برقة تحت نظام الوصاية الدولية، وتكون المملكة المتحدة ممثل السلطة الإدارية عليها مع مراعاة عدم المساس أو الإضرار بوحدة ليبيا، وتوضع فزان كذلك تحت نظام الوصاية الدولية علي أن تكون فرنسا ممثل السلطة الإدارية عليها مع مراعاة عدم المساس بوحدة ليبيا، وأيضا توضع طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية حتى عام ١٩٥١ علي أن تكون إيطاليا هي السلطة الإدارية وبدون المساس بوحدة ليبيا([٣٦]).

وفِي هذا الجو الدامى عقدت الأمم المتحدة اجتماعها يوم ١٧مايو سنة ١٩٤٩ للبحث في قرار اللجنة السياسية حول موافقتها علي مشروع بيفن–سفورزا، وبلغ السفه بالحاكم البريطانى في طرابلس أن أصدر أوامره بأن تتعقب المصفحات البريطانية زعماء وأعضاء المؤتمر الوطنى وتطويق مقر اجتماعاته توطئة لاعتقال الزعماء والقادة والساسة اذا أقرت الأمم المتحدة هذا المشروع، وفِي هذا اليوم الفاصل في المعركة الحاسمة بين أنصار الاستعمار وعشاق الحرية توتر الجو داخل الأمم المتحدة ونشطت الاتصالات التي تزعمتها الجامعة العربية، واتفقت كلمة العرب والروس علي تقديم اقتراح مشترك لمنع الجمعية العمومية للأمم المتحدة من الموافقة علي المشروع([٣٧]).

وهكذا تضافرت الجهود مع بعضها البعض ونجحت في إحباط هذا المشروع([٣٨])، فعندما طُرح للتصويت النهائي حصل علي موافقة أربعة عشر صوتاً، وعارضه سبعة وثلاثون صوتاً، وامتنع سبعة أعضاء عن التصويت، وقد استقبل أهالي طرابلس فشل المشروع بالفرح حيث أقبل السكان يهنئ بعضهم بعضاً، وتم إنهاء العصيان المدني([٣٩]).

المرحلة الانتقالية السابقة على استقلال ليبيا:

وتستمر الادارة البريطانية المؤقتة طوال فترة الانتقال المذكورة يساعدها مجلس استشاري مكون من ممثلين من مصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل ينوب عن الليبيين على أن يؤدى المجلس الاستشارى أعماله ومسئولياته بالاتفاق مع السلطة الإدارية، وأصبح من الواجب على السلطات الإدارية المسئولة في المناطق الثلاث التنسيق فيما بينهم حتى لا يكون هناك أى مساس أو إضرار بوحدة ليبيا، وقد وافقت معظم الوفود علي هذه الحلول بعد تردد طويل رغبة منهم في التوصل الي حل إيجابي لقضية ليبيا في هذه الدورة([٤٠]).

شهدت أروقة الأمم المتحدة تبايناً ملحوظاً لوجهات النظر الشيوعية عن توجهات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبنت الكتلة الشيوعية وبالذات بولندا وتشيكو سلوفاكيا وجهة النظر التى أعلنها مندوب الاتحاد السوفييتي والتى انتقد فيها الاقتراح الأمريكى المؤيد للمخطط الفرنسي في ليبيا واتهم الدول الثلاث بالحيلولة دون حق الشعب الليبي في تقرير مصيره، فعلاوة علي رغبتهم في الاستمرار في التوسع والاستعمار، فهناك الأهمية الاستراتيجية والقواعد العسكرية ومثلت تلك المصالح الأساس الذى حرك الدول الثلاث في الجمعية العامة، وأخيراً إختتم كلمته بدعوة اللجنة الي الموافقة علي اقتراح الاتحاد السوفييتي لكونه عادلاً وعملياً، أما المندوب البولندي فقد طالب بإنسحاب القوات الأجنبية فوراً من ليبيا وتصفية القواعد العسكرية الموجودة في هذه المناطق([٤١]).

وقد أيد مندوب الأرجنتين وجهة النظر التشيكية والبولندية في حين اقتصرت موافقة جنوب أفريقيا على الاستقلال والوحدة لأقاليم ليبيا الثلاث مع مراعاة الوضعية المتميزة للجالية الايطالية في طرابلس([٤٢])، وفِي الثاني عشر

من أكتوبر سنة ١٩٤٩ اجتمعت لجنة فرعية مكونة من ٢١ عضواً بهدف وضع مسودة قرار إستقلال ليبيا الذى وافق عليه جميع الأعضاء ماعدا أعضاء وفود الكتلة الشرقية – الاتحاد السوفييتي وتشيكو سلوفاكيا وبولندا – حيث أصر وفد الاتحاد السوفييتي علي منح ليبيا استقلالاً فورياً، وأضاف ان الاقتراح الأمريكى لا يترك أى مجال لليبيا أن تكون مستقلة(٤٣).

وأخيراً رجحت كفة المطالبين باستقلال ليبيا في أقصر مدة ممكنة، لهذا تقدم الوفد الأمريكي باقتراح آخر تمسك فيه بحصول ليبيا علي الاستقلال بعد مضى ثلاثة أعوام من إتخاذ هذا القرار ثم قال إن فترة الانتقال المقترحة والتى لا تتجاوز ثلاثة أعوام هى مدة كافية تماماً، وتِعد حداً أقصى يصبحون بعده مؤهلين للاستقلال، وقد أيد الوفد الفرنسي المقترحات الأمريكية، كما أيدتها بريطانيا، وحث اللجنة الفرعية علي اتخاذ قرار فورى يحدد فترة الانتقال المطلوبة بما لا يزيد عن ثلاثة أعوام ولا يقل عن عامين(٤٤).

وفى الجلسة المسائية لنفس اللجنة التي اجتمعت في الثانى عشر من أكتوبر ١٩٤٩ حظى الاقتراح الأمريكى بموافقة شبه اجماعية وصدر القرار بأن تنال ليبيا استقلالها في مدة أقصاها الاول من يناير ١٩٥٢، وان تقوم السلطتان البريطانية والفرنسية باتخاذ الخطوات الفورية واللازمة نحو انتقال السلطة والإدارة الي حكومة يتم تشكيلها لتتولي السلطة في المنطقة، وفِي النهاية دُعى الوفد الأمريكى الي ضرورة مناقشة عملية تنظيم الفترة الانتقالية السابقة لاستقلال ليبيا فعلياً طبقاً للمدة التى وافق عليها أغلب الأعضاء والتى لا تزيد عن ثلاثة أعوام(٤٥).

وقدم الوفد الهندى مسودة الي اللجنة الفرعية، وقد حظيت بالموافقة شبه الكاملة وهي تهدف الي تبنى بعض الخطوات كمساعدة فعالة للشعب الليبى حتى إجتياز فترة الانتقال بنجاح من خلال بعض المبادئ وتنص على ان

الجمعية العامة سوف تعين أميناً عاماً يعاونه مجلس تقديم المشورة، ويتكون هذا المجلس من ممثل من كل من مصر وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية، وممثل عن كل منطقة من المناطق الثلاث؛ طرابلس، فزان، برقة ([٤٦]).

وبهذا تكون قد بدأت المراحل التنفيذية لوضع استقلال ليبيا مرحلياً موضع التنفيذ العملي([٤٧])، وفِي الحقيقة انه لا يمكن إغفال دور الاتحاد السوفييتي وثقله في التأثير علي القرار الذى جاء في صالح ليبيا مؤخراً([٤٨])، وكذلك لا يمكن إغفال دور الدول العربية ودوّل العالم الثالث وبخاصة الهند وباكستان ودوّل أمريكا اللاتينية وبالذات الأرجنتين في التقليل من غلواء المصالح الاستعمارية الظاهرة في المنطقة والتى قوى من أهميتها الموقع المتميز لليبيا علي البحر المتوسط نتيجة للخوف من استقطاب الاتحاد السوفييتي للدولة الناشئة مما يفتح الباب على مصراعيه لوجود متزايد لهم في الشرق الأوسط([٤٩]).

تعيين مندوب من الأمم المتحدة ودوره في مساعدة ليبيا في مرحلة الانتقال:

وفِي ١٣ أكتوبر ١٩٤٩م اجتمعت اللجنة الفرعية المنبثقة من الأمم المتحدة لتدرس قضية اختيار مندوب من الأمم المتحدة لمساعدة ليبيا في مرحلة الانتقال التى تسبق تسلم المواطنين الليبيين للسلطة([٥٠])، ثَّم عُقد اجتماع آخر للجنه السياسية والأمن المنبثقة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة في ١٥أكتوبر ١٩٤٩ لم يتوصل فيها الأعضاء لآية نتيجة حاسمة لقضية ليبيا، وان نجحوا في الرابع من نوفمبر من نفس العام في الوصول الي بعض القرارات المهمة بشأن مستقبلها وملخصها أن يصبح شعب ليبيا مستقلاً، وان تقرر ليبيا بنفسها الشكل الذى ترغبه في الوحدة والحكم، وأن يجتمع ويتشاور ممثلو شعب برقة

وطرابلس وفزان قبل أول يناير في حرية كاملة وصولا الي الشكل الذى يفضلونه في الوحدة وفِي شكل حكومة المستقبل سواء الحكم الوحدوي أو الفيدرالي، ونظراً لاختلاف وتباين المصالح الإمبريالية فقد فشل المجتمعون في استخراج القرار النهائي بشكل إدارة فترة الانتقال في ليبيا حتى الاستقلال والتى حُدد لها نهائياً ثلاثة أعوام([٥١]).

كان موضوع منح ليبيا استقلالها من الموضوعات التى اصطدمت بصعوبات داخل الجمعية العامة بسبب ظهور بعض التكتلات بين مؤيد ورافض لاستقلالها؛ فقد كانت المجموعة الآسيوية مضافاً إليها المجموعة العربية والإسلامية مؤيدة لاستقلال ليبيا، بينما الكتلة الأوروبية والأمريكية كانتا تطالبان بفرض الوصاية وكان المقصود من وراء ذلك تأجيل البت في استقلال ليبيا مراعاة لمصالح استعمارية خفية، وأمام ذلك أصبحت المسألة في منتهى الدقة والخطورة، وكادت دول أوروبا وأمريكا أن تنجح في مشروعها بتأجيل استقلال ليبيا إليّ أجل غير معلوم لولا تدخل مندوب هاييتي وخروجه عن التوجه الأمريكى والذى رجح كفة المجموعة الآسيوية والعربية المطالبة بإستقلال ليبيا أثناء عملية التصويت، وفِي ضوء نتيجة التصويت أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٨٩ في ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ بمنح ليبيا استقلالها وعلي أثر صدور هذا القرار شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلساً عُرف بمجلس الأمم المتحدة لليبيا، كما عينت مندوباً لها في طرابلس([٥٢]).

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها يوم العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٩ تعيين بلت (Plet) مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمسئول عن القسم الخاص بالمؤتمرات والخدمات العامة مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا([٥٣])، وفِي الثامن عشر من يناير ١٩٥٠ وصل أدريان بلت الي طرابلس وبدأ في ممارسة أعماله علي رأس المجلس الاستشاري([٥٤])، ولمس منذ وصوله الي

طرابلس المناورات السياسية التي ترمى الى تقسيم ليبيا لثلاث مناطق([٥٥])، وعند وصوله الي ليبيا أدلى ببيان أوضح فيه بعض المهام الموكلة إليه من قبل الأمم المتحدة ومنها مساعدة الشعب الليبي في صياغة الدستور وتشكيل حكومة مستقلة وتعيين ممثلي ليبيا في المجلس الاستشاري وإنشاء جمعية وطنية لوضع الدستور([٥٦]).

عقد مجلس ليبيا الاستشارى أول اجتماع له في٢٥ أبريل ١٩٥٠ بمدينة طرابلس، وقرر أن تكون جلساته علنية، كما قرر أن تكون اللغة العربية إحدى اللغات التى يُعمل بها بجانب اللغة الانجليزية والفرنسية ([٥٧]) ووافق أيضاً علي تكوين خمس لجان فرعية للبحث في كل جوانب المسألة الليبية([٥٨])، وفِي هذا الاجتماع أصر مندوب مصر وباكستان علي أن مندوب الأمم المتحدة يتوجب عليه بموجب الفقرة الثانية من القرار أن يتشاور مع المجلس حول جميع القضايا التى يتعاون فيها مع الدول القائمة علي الإدارة، كما أوضح مندوب مصر أنه بموجب الفقرة الثانية من القرار يتحتم علي المندوب قبول رأى المجلس في جميع الأمور والأخذ بها([٥٩]).

وقد بذلت الدولتان القائمتان بالإدارة في ليبيا كل جهد لسلب مجلس ليبيا من أى نفوذ وقصر اختصاصاته علي تقديم المشورة والنصح لمندوب الأمم المتحدة دون إلزامه باستشارة المجلس([٦٠])، لذلك اتجهت جهود مندوبي مصر وباكستان وممثل طرابلس لإحباط هذه المحاولات جميعاً التى كانت تهدف الي أن تجعل مندوب الأمم المتحدة لا يستشير المجلس، مما جعل المندوب بعد ذلك يستشير المجلس بكل مايقوم به([٦١])

تشكيل الجمعية الوطنية الليبية ودورها في وضع الدستور واستقلال ليبيا:

وكانت خطة ادريان بلت – بعد وصوله الي ليبيا –هى وضع الفقرة الثالثة من قرار الأمم المتحدة موضع التنفيذ والتى تنص علي أن يقوم ممثلو الشعب

الليبي بوضع الدستور([٦٢])، وبعد عدة مشاورات قرر بلت وجوب إنشاء لجنة تحضيرية تُمثل فيها الولايات الثلاث بالتساوي([٦٣])، لتكون خطوة في سبيل قيام جمعية تأسيسية وطنية لإعداد الدستور([٦٤]).

وتقوم خطة مندوب الأمم المتحدة بلت على انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس في يونيو ١٩٥٠م، واختيار لجنة تحضيرية للجمعية الوطنية في وقت لا يتجاوز يوليو ١٩٥٠م، ثم انتخاب الجمعية الوطنية في خريف سنة ١٩٥٠م ودعوتها للاجتماع، وتقوم الجمعية الوطنية بتشكيل حكومة ليبية مؤقتة في أوائل سنة ١٩٥٠م، وإعلان استقلال ليبيا وإنشاء حكومة ليبية فعلية قبل أول يناير ١٩٥٢م، وقد أقر المجلس هذه الخطة في الرابع من مايو١٩٥٠م ([٦٥]).

ولكن مندوبى مصر وباكستان وجها لهذه الخطة نقداً على إعتبار أن انتخاب لجنة تحضيرية سوف يخضع لتأثير بريطانيا صاحبة الإدارة في طرابلس مما يؤدى الي مخاطرة لا مبرر لها، واقترح المندوبان أن تكون الجمعية أو اللجنة التحضيرية بالتعيين، وقد وافق مندوب طرابلس على هذا الاقتراح، وفِي النهاية تقدم مندوب باكستان باقتراح بأن يعين السيد إدريس السنوسي ممثلي برقة، وكذلك يقوم رئيس فزان بتعيين ممثلي فزان، وأن يتشاور المندوب مع الزعماء السياسيين في طرابلس لاختيار ممثلي طرابلس([٦٦]).

وبعد الموافقة علي المشروع الباكستاني قام السيد إدريس السنوسي باختيار ممثلي برقة([٦٧])، ورئيس فزان باختيار ممثلي فزان، وقام مندوب الأمم المتحدة ادريان بلت بتقديم ممثلى طرابلس الي المجلس الاستشارى([٦٨])، وبذلك تم تكوين لجنة الواحد والعشرين وعقدت أول اجتماع لها في ٢٧يوليو ١٩٥٠م حيث أقرت نظامها الداخلي([٦٩]).

وقد حدث اختلاف حول صدور قرار تعيين الطرابلسيين السبعة في اللجنة

بسبب رغبة بريطانيا في التدخل في هذا التعيين، وقد بررت ذلك بأنها صاحبة الادارة في البلاد وأكثر القوى دراية بأحوالها، وقد اتفقت وجهتي النظر البريطانية والسنوسية علي معارضة تعيين ممثلى طرابلس لاعتقادهم أن مندوبى طرابلس يهتدون بالسياسة المصرية، ولذلك ركزوا علي ضرورة ملكية الأمير السنوسي علي ليبيا، وأن يكون نظام الحكم فيدرالياً في دولة اتحادية تحت التاج السنوسي علي ألا يدخل الهيئة التأسيسية أي أجنبي([٧٠]).

وفِي اجتماع اللجنة في السابع من أغسطس ١٩٥٠ تقرر أن يكون عدد أعضاء الجمعية الوطنية ستين عضواً بواقع عشرين عضواً لكل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاث، وتمت الموافقة علي هذا القرار([٧١])، وفِي التاسع من أكتوبر ١٩٥٠م تم الاتفاق علي أن يكون الاختيار أساسًا لتشكيل الجمعية الوطنية شريطة أن تتمثل الأحزاب السياسية الرئيسيّة في طرابلس في هذا الاختيار، كما تمثل الفئات التي لم تكن منتمية الي الأحزاب([٧٢])، وتقدم الوفد البرقاوي باقتراح بأن تكون الحكومة اتحادية ملكية ويكون الأمير السنوسي ملكاً علي ليبيا، ولكن هذا الاقتراح لقى معارضة من مندوبي طرابلس وفزان ودللوا علي ذلك بأن هذا من صميم عمل الجمعية الوطنية([٧٣]) .

وقد وافق أعضاء فزان في لجنة الواحد والعشرين في جلسة الثاني عشر من أكتوبر ١٩٥٠علي تقرير مبدأ تعيين أعضاء الجمعية الوطنية بدلاً من انتخابهم، ومن ثم شرعت اللجنة في مواصلة عقد جلساتها في ١٥ و ١٦ و١٨ و ٢٣ أكتوبر ١٩٥٠م وخلصت من هذه الجلسات الي الاتفاق علي تأليف الجمعية الوطنية وأصدرت قرارها النهائي الذى يتضمن كل القرارات التى إتخذتها سابقاً، وتم الاتفاق علي أن الجمعية الوطنية تتألف من ستين عضواً بواقع عشرين عضواً لكل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاث، وأن التمثيل في الجمعية يكون بالإختيار كما أشار القرار الي رفض تمثيل الأقليات الأجنبية في الجمعية

الوطنية مع التأكيد علي صيانة كافة الحقوق للأقليات، وفِي ٣٠ أكتوبر قُدمت قوائم أعضاء الجمعية الوطنية عن طرابلس وبرقة وفزان، وقد نالت هذه القوائم الثلاثة تأييد لجنة الواحد والعشرين، وعلي أية حال فبإقرار هذه اللجنة في جلستها الختامية في ٣٠ أكتوبر لقائمة المرشحين يكون قد انتهى دورها في مسألة التطور الدستورى(٧٤).

وبعد ذلك أعد مندوب الأمم المتحدة تقريراً حول أعمال مجلس ليبيا وعن التطور الدستورى وذلك لمناقشته أثناء انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٠م(٧٥)، وأثناء المناقشات الخاصة بالمسألة الليبية في الأمم المتحدة وجهت مصر انتقادات شديدة الي الجمعية الوطنية فقالت ان قيامها علي أساس التمثيل المتساوى بين المناطق الثلاث سوف يسمح لثلث السكان أن يمثلوا الأغلبية العددية في هذه الجمعية، في الوقت الذى يمثل فيه أغلبية السكان في إقليم طرابلس أقلية في الجمعية الوطنية، وأضاف انه يجب أن تقوم هذه الجمعية عن طريق الانتخاب حتى تراعى المبادئ الديمقراطية عند وضع الدستور(٧٦)

وتقدمت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بمشروع يدعو الي تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بوحدة واستقلال ليبيا، وأن يُنشأ مجلس وطني، ويكون هذا المجلس ممثلاً تمثيلاً صحيحاً حسب عدد السكان في ليبيا(٧٧)، وأن تقوم حكومة مؤقتة في موعد لا يتجاوز أول أبريل ١٩٥١ حيث تُنقل اليها جميع السلطات من الإدارات الأجنبية(٧٨).

وقُدمت العديد من المشروعات منها مشروع روسي يدعو الي الاستقلال الفوري لليبيا، ومشروع بريطاني وآخر من دول أربع هى كندا وشيلى وإكوادور واليونان وسمى بالمشروع الرباعي، ونظراً لاختلاف وجهات النظر رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأجيل مناقشة المسألة الليبية حتى يتم التنسيق بين

وجهات النظر للوصول الي حل يرضى عنه الجميع ويفوز بالأغلبية داخل أروقة الأمم المتحدة([٧٩]).

وفِي ذلك الوقت أصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالإجماع قراراً بتفويض الحكومة المصرية في متابعة القضية الليبية بما يؤدى الي تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بوحدة ليبيا واستقلالها في ميعاده المحدد([٨٠])، وقد تمت مناقشة هذا القرار في جلسة الجمعية الثالثة من الدورة الثالثة عشرة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع([٨١])، وبذلك حصلت مصر علي تفويض رسمى باسم الدول العربية بخصوص المسألة الليبية([٨٢]).

وقد أيدت الوفود العربية في الجمعية العامة هذا القرار حيث اشتركت مع مصر في تقديم مشروع باسم ثلاث عشرة دولة الي اللجنة السياسية بضرورة استقلال ليبيا في الوقت المحدد طبقاً لقرار الجمعية العامة، وتكوين مجلس وطني وحكومة مؤقتة، وأصر المندوب المصري علي مبدأ الانتخاب للجمعية الوطنية التي تضع الدستور، حيث دارت المناقشات حول هذا المشروع، وقد أيدت الوفود العربية والوفد الروسي مبدأ الانتخابات، ولكنه لقى معارضة من جانب إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، وبذلك لم يفز التعديل بالأغلبية ([٨٣])، ولكن تمت الموافقة علي استقلال ليبيا في الوقت المحدد حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٥٠ صوتاً من غير معارضة وامتناع ستة عن التصويت – الكتلة السوفييتية وفرنسا([٨٤])– وقد تعهد ادريان بلت ببذل المساعى لاستكمال هذا الاستقلال قبل الموعد المحدد له وهو الاول من يناير ١٩٥٢([٨٥])

وكان مقرراً أن يجتمع مجلس ليبيا الاستشارى في٢٨ نوفمبر ١٩٥٠ م ولكن دون سابق إنذار تم تأجيل اجتماع المجلس الي ١٢ ديسمبر ثم الي ١٩من نفس الشهر بحجة أن ادريان بلت مشغول في إحدى لجان الجمعية

العامة بمسائل مالية خاصة بالممتلكات الإيطالية في ليبيا، لذلك سجلت بعض الدول احتجاجات رسمية علي وجود المندوب في الولايات المتحدة لهذا السبب بينما كان واجبه يقتضى بل يحتم عليه وجوده في ليبيا في المرحلة الخطرة التى تمت فيها أمور غاية في الخطورة، ثم تأجل اجتماع المجلس شهراً أخراً من ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ الي ٢٣ يناير ١٩٥١ بحجة الأعياد الدينية ورغبة المندوب في زيارة لندن وباريس وروما والقاهرة، ولكنه لم يتقدم بتقرير عن هذه الزيارات الي مجلس ليبيا للأمم المتحدة([٨٦]).

أعضاء السلك السياسي، وتحدث في هذه الجلسة أعضاء الجمعية الوطنية من برقة وفزان وطرابلس، واستمرت في عقد جلساتها ؛ فكانت جلستها الثانية في ٢٧ نوفمبر، وفِي هذه الجلسة الأخيرة تم وضع اللائحة الداخلية للجمعية الوطنية، ثم أخذت النظر في جدول أعمالها الذى تضمن شكل الدولة ونوع الحكم ثم تقرير الملكية وتعيين هيئة لوضع الدستور علي الأساس الفيدرالي، وبعد مداولات الأعضاء حول تلك النقاط نالت الموافقة عليها رغم معارضة بعض الأعضاء، وفِي جلسة الرابع من ديسمبر ١٩٥٠ حددت الجمعية شكل العلم، كما حددت أعضاء لجنة الدستور، كما تم اختيار مجموعة من الأعضاء ليقوموا بالذهاب الي بنغازي لتقديم التهاني والولاء الي إدريس السنوسي، وقد تباينت آراء أعضاء الجمعية الوطنية حول العديد من المسائل، وكان أعضاء طرابلس من المنادين بالوحدة في حين كان معظم أعضاء برقة وفزان من المنادين بالفيدرالية([٨٧]).

وأثناء انعقاد اللجنة السياسية للأمم المتحدة في باريس في ٢٢ يناير عام ١٩٥١ وذلك لمناقشة تقرير مندوب الأمم المتحدة بلت وتقرير الدولتين المشرفتين علي الحكم في ليبيا، أعلنت مصر عن سرورها أن ترى استقلال ليبيا مصحوبا بسحب جميع القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، وأيدها في

ذلك الاتحاد السوفييتي وكذلك كل من سوريا واليمن والمملكة العربية السعودية حيث قدموا مشروعاً يقضى بانسحاب القوات الأجنبية في مدة ستة أشهر لأن وجودها يتعارض مع استقلال ليبيا ولا يتفق مع أمر نقل السلطات الي الحكومة الليبية([٨٨]).

أنشأ بلت لجنة تنسيق لنقل السلطات الي الحكومة الليبية المؤقتة (المنتظر تشكيلها في أول أبريل ١٩٥١) حيث اختار أعضاء هذه اللجنة من رؤساء الإدارات البريطانية والفرنسية وكان ذلك دون استشارة مجلس ليبيا الموكل اليه القيام مع المندوب ودولتى الادارة بالتشاور في عملية نقل السلطات ([٨٩])، لذلك تعرض مندوب هيئة الأمم المتحدة للوم شديد من جانب مصر وباكستان([٩٠]).

ثم ناقش المجلس بعد ذلك قرار الجمعية الوطنية – لجنة الستين – بجعل دولة ليبيا فيدرالية، ثم تقريرها إنشاء حكومتين وطنيتين في طرابلس وفزان، وبذلك يكون في ليبيا ثلاث حكومات كاملة الأجهزة أى بثلاثة رؤساء للوزارات وثلاثة مجالس وزراء وهيئات تشريعية يسمى كل منها مجلس نواب، وأنه من السخرية أن يكون في ليبيا –وعدد سكانها في ذلك الوقت لا يتجاوز مليون وربع نسمة –هذا العدد من الحكومات التى قد تتكلف الكثير في دولة تعاني من سوء الأحوال المالية، وكان واضحاً مدى تأثير النفوذ البريطانى علي الأمير ادريس السنوسى الذى كان يرغب في وجود هذه الهيئات خاصة ان الامر قد استقر له في برقة اذا لم تنل البلاد استقلالها([٩١]).

وبعد ذلك تعطل المجلس بحجة أن مندوب الأمم المتحدة في المجلس يجرى اجتماعات سرية مع كل مندوب علي حدة، وبعد فشل التوصل الي حل يقبله الجميع وقفت مصر وباكستان وطرابلس في جانب، وباقي المندوبين في جانب آخر دون مندوب إيطاليا الذي وقف علي الحياد، في مارس ١٩٥١ عقد المجلس جلسات متتالية نظراً لأهمية الموضوعات المعروضة والمنتظر البت

فيها علي وجه السرعة وتبين من اجتماع المجلس أن هناك انقساماً بين الأعضاء؛ الفريق الأول ويمثله مندوبو بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبرقة وفزان ويؤيدون أعمال لجنة الواحد والعشرين وشرعية الجمعية الوطنية وأخيراً إخضاع ليبيا للنظام الفيدرالي، أما الفريق الثاني ويمثله مندوبو مصر وباكستان وطرابلس وهم يعارضون فيما يؤيده الفريق الأول، أما مندوبو إيطاليا والأقليات فقد وقفوا علي الحياد(٩٢).

وبعد إتمام الدستور في مارس ١٩٥١م قابل الطرابلسيون هذا بقبول حسن، ولكن ظهر على البرقاويين التذمر بسبب أن العاصمة سوف تنقل إلى طرابلس، وأن الحكومة المركزية ستكون في يد الطرابلسيين، ولا شك أن جميع الأحرار في ليبيا ينتظرون ذلك اليوم الذى يرون فيه أن بلادهم مستقلة والذى ينضمون فيه إلى الجامعة العربية(٩٣).

وقد جاء الدستور الليبي في ٢٤٣ مادة، تناولت شكل الحكم في الدولة ونظامها السياسي والعسكري والقضائي والإداري(٩٤).

وشرع أدريان بلت في تأليف لجنة ضمت مندوب عن كل من طرابلس وبرقة وممثلين عن الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية، وتولى أدريان بلت رئاسة هذه اللجنة والتنسيق لنقل تلك السلطات من دولتي الإدارة إلى الحكومة الليبية المؤقتة التي تم تأليفها في ٢٩ مارس ١٩٥١م(٩٥)، واستمرت هذه اللجنة في عقد جلساتها بهدف وضع برنامج لنقل جميع السلطات التي يمارسها المعتمد البريطاني في برقة وطرابلس والمقيم الفرنسي في فزان(٩٦).

وفى ٢١ أغسطس ١٩٥١م وصلت لجنة التنسيق برئاسة أدريان بلت إلى بنغازي، وبدأت اجتماعاتها بحضور المعتمد البريطاني والمقيم الفرنسي ورئيس وزراء برقة وطرابلس وممثلي الأقاليم وذلك لتسليم السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة(٩٧).

وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م تم إعلان استقلال ليبيا رسمياً، وفى هذا اليوم تحدث الملك إدريس السنوسي معلناً استقلال بلاده، مشيداً بكفاح الشعب الليبي حتى حصوله على استقلاله، وبهذا الاستقلال يكون قد انتهى عمل لجنة الوصاية أو مجلس الأمم المتحدة في ليبيا([٩٨]).

الخاتمة

حصلت ليبيا على استقلالها بفضل صراع القوى ومنافساتها بالدرجة الأولي، دون أن يقلل هذا من دور الكفاح الوطنى الدائب الذى ساهم في معركة الحرب العالمية الثانية بقوة نظامية وشعبية فعالة في صف الحلفاء ضد المستعمر الايطالي وحلفائه من دول المحور، فبعد معارك الحرب العالمية الثانية التى دارت ثلاث سنوات على أرضها خرجت ليبيا بعد هذه الحرب وهى محتلة بقوات الحلفاء وتحت إدارة عسكرية بريطانية في برقة وطرابلس وفرنسية في فزان، وبذلك وجدت ليبيا داخلها ثلاث إدارات مختلفة عن بعضها البعض، وقد كان هذا التمزق بداية لتمزيق وحدة ليبيا من الداخل، كما كان أساساً لمحاولات عودة الاستعمار إليها من الخارج، وأبرز ما ميز فترة ما بعد الحرب أنها محاولة لفرض نوع من الاستعمار العالمى الجماعى المشترك علي ليبيا تحت اسم الوصاية، فكما كان الانتداب هو الشكل القديم للاستعمار القديم بعد الحرب العالمية الأولي في ظل عصبة الأمم، كانت الوصاية هي الشكل الجديد للاستعمار الجديد بعد الحرب العالمية الثانية في ظل هيئة الأمم المتحدة .

وفِي هذا الصراع المتعدد الأطراف يمكن القول بأن الحلفاء المنتصرين بما فيهم الاتحاد السوفييتي قد بدلوا مواقفهم اكثر من مرة بل وتبنى معظمهم عدة صيغ واقتراحات مختلفة، أما إيطاليا القوة الاستعمارية المهزومة، فقد كانت تحاول باستماتة العودة الي ليبيا وخاصة طرابلس، بينما كانت فرنسا تطمع في الاستيلاء علي فزان التى كانت تحتلها بالفعل ولها فيها ادعاءات قديمة لتضمها

إلي نطاق استعمارها في شمال أفريقيا، وعلي الجانب الآخر كانت بريطانيا ترتب مع السنوسية المتعاونة معها للسيطرة علي برقة التى تحتلها بالفعل وذلك تحت شكل ما من الحكم الذاتي، وبهذا أصبح الهدف هو اقتسام ليبيا بين الدول الثلاثة برقة لبريطانيا وفزان لفرنسا وطرابلس لإيطاليا .

ومن ناحية أخرى تطورت الحركة الوطنية الليبية في وجه الأطماع الاستعمارية السافرة وأصبحت مصرة علي استبعاد الاستعمار الايطالي بأى ثمن ورفض الوصاية بأية صورة والسعى الي الحصول علي الاستقلال التام ووحدة تراب الوطن بأكمله، وفِي ضوء رفض الليبيين المطلق لعودة إيطاليا في إطار صيغ متعددة للوصاية اقترح الاتحاد السوفييتي أن تكون له الوصاية علي طرابلس بدلاً من إيطاليا، وكان في هذا ما يكفي لأن يسارع الغرب باقتراح الاستقلال التام لليبيا لا رغبة في استقلالها ولا حباً في سواد عيونها، ولكن إبعاداً للاتحاد السوفييتي واستبعاد خطر تسلله الي البحر المتوسط، وهكذا يتضح أنه بتنازع الدول الاستعمارية ترتب عليه استقلال المستعمرة وتوحدها.

الهوامش:

١ – مجدى رشاد عبد الغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥–١٩٦٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧. ص ص ٤٧–٤٨.

2– -Nabulsi , Husein M .: The role of the United Nations in the settlement of the Libyan Question ,A thesis presented to the faculty of the Graduate school university of southern California ,the degree Master of Arts , June , 1956 . PP.25-26.

٣ – مجدي رشاد عبدالغني: المرجع السابق ص٤٩.

٤–صلاح العقاد (دكتور): ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠. ص٦٤.

٥ – مجدي رشاد عبدالغني: المرجع السابق ص ص ٤٩–٥٠

٦ –نازك زكى إبراهيم أحمد: ليبيا والغرب (١٩٤٥–١٩٥٧)، من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع أيزنهاور ١٩٥٧، رسالة ماجستير، قسم تاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨١. ص ص ١٣٧–١٤٠

- Nabulsi , Husein m.: op.cit . PP .25-26 .

٧– مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٥١.

-٨ -Nabulsi, Husein m.: op.cit. p.29.

٩ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٥٢.

١٠ – -Nabulsi , Husein m.: op.cit . PP .25-26.

١١ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٥٢.

١٢ – صلاح العقاد (دكتور) : المرجع السابق ص٦٤.

١٣ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٥٤.

١٤ – - Nabulsi , Husein m.: op.cit . PP. 16-17,25 .

١٥ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٥٤.

١٦ – مجدى رشاد عبدالغني : نفس المرجع ص٥٥.

١٧ – نازك زكى ابراهيم أحمد : المرجع السابق ص ص ١٤١–١٤٣.

١٨ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٥٥

١٩ – صلاح العقاد (دكتور) : المرجع السابق ص ص٦٥–٦٦ .

٢٠ – جامعة الدول العربية : ق١٨٢/ د ع ٧ / ج ٣ في٩ اكتوبر ١٩٤٧.

٢١ – صلاح العقاد (دكتور) : المرجع السابق ص٦٨.

٢٢ – نازك زكى ابراهيم أحمد : المرجع السابق ص ص ١٤١–١٤٢.

٢٣ – جامعة الدول العربية : ق ٢٣٨/دع ١٠/ج ٣ في ٢١ مارس ١٩٤٩ .

٢٤ – صلاح العقاد (دكتور) : المرجع السابق ص٦٨.

٢٥– سامى حكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.ص٩٢.

٢٦ –عبدالسلام عبدالله علي سويسي : العلاقات الليبية التونسية (١٩٥٦–١٩٨٧)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥ ص١٧.

٢٧ – نازك زكى ابراهيم احمد : المرجع السابق ص ص ١٤٩–١٥٠ .

٢٨ – نازك زكى ابراهيم احمد :نفس المرجع ص ص٤٤–٥٥.

٢٩ – عبدالسلام عبدالله علي سويسى: المرجع السابق ص ١٨.

-30 Nabulsi, Husein m.: op.cit. p.50

٣١ – عبدالسلام عبدالله علي سويسى: المرجع السابق ص ١٨.

٣٢ – سامى حكيم : المرجع السابق ص٩٤.

٣٣ – عبدالسلام عبدالله علي سويسى: المرجع السابق ص ١٨.

٣٤ –سامى حكيم : المرجع السابق ص ٩٤.

٣٥ – نازك زكى ابراهيم أحمد : المرجع السابق ص١٥٠ .

٣٦ – عادل محمد محمد عثمان: مصر والقضية الليبية فيما بين عامي ١٩٣٢ و١٩٥١، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٤ ص ص ٣٠٢–٣٠٣.

٣٧ – سامى حكيم : المرجع السابق ص ص ٩٤–٩٥.

٣٨ –نازك زكى ابراهيم أحمد : المرجع السابق ص٥٤.

٣٩ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق، ص ص ٣٠٣–٣٠٩.

٤٠ –آمال السبكى (دكتورة) : استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (١٩٤٣–١٩٥٢)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.ص ص ٤٥–٤٩ .

٤١ – آمال السبكي (دكتورة): نفس المرجع ص ص ٤٨–٤٩.

٤٢ – آمال السبكى (دكتورة): نفس المرجع ص ٤٩.

٤٣– عادل محمد محمد عثمان: المرجع السابق ص ص ٣٣٧–٣٣٨.

٤٤ – آمال السبكى (دكتورة): المرجع السابق ص٥٠.

٤٥ – آمال السبكي (دكتورة): نفس المرجع ص ص٥٠–٥١.

٤٦ – آمال السبكى (دكتورة): نفس المرجع ص ص٥١–٥٢.

٤٧ – آمال السبكى (دكتورة): نفس المرجع ص ٥٢

٤٨ – عادل محمد محمد عثمان: المرجع السابق ص ٣٣٨.

٤٩ – آمال السبكى (دكتورة): المرجع السابق ص ٥٢

٥٠ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص٣٤٠.

٥١ – آمال السبكى (دكتورة): المرجع السابق ص ص٥٢–٥٥.

٥٢ – ابراهيم أحمد ابو القاسم : المسألة الليبية والسياسة المصرية (١٩١١–١٩٥١)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولي، السنة الجامعية ١٩٩٦/١٩٩٧. ص ص ٣٠٤–٣٠٦.

٥٣ – سامى حكيم : المرجع السابق ص١٢١.

٥٤ عبدالسلام عبدالله علي سويسي: المرجع السابق ص٢١.

٥٥ – سامى حكيم : المرجع السابق ص١٢١.

56–-F.O.: 403, Jt 1513/16 , Text of A statement to be made by the United Nations. commissioner on His Arrival in Libya. .

٥٧ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص٣٥٩–٣٦٠

٥٨ – سامى حكيم : المرجع السابق ص ١٢٧ .

٥٩ –ابراهيم احمد ابو القاسم : المرجع السابق ص ٣٠٨.

٦٠ – مجدى رشاد عبد الغنى :المرجع السابق ص٩٦.

٦١ – سامى حكيم : المرجع السابق ص ص ١٢٨–١٢٩.

٦٢ – مجدى رشاد عبدالغنى : المرجع السابق ص٩٦.

63 – - F.O.: 403, No.1, confidential18351, Text of A statement to be made by the United- Nations commissioner on His Arrival in Libya PP. 8-9.

٦٤ –عادل محمد محمد عثمان: المرجع السابق ص ص ٣٦٠–٣٦٦.

٦٥– سامى حكيم : المرجع السابق ص ص ١٣٣–١٣٤.

٦٦ – مجدى رشاد عبد الغنى : المرجع السابق ص٩٧.

٦٧ – سامى حكيم : المرجع السابق ص١٣٨

٦٨ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٩٨.

٦٩ – ابراهيم احمد ابو القاسم : المرجع السابق ص ص ٣١٢–٣١٥.

٧٠ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص ص٩٨–٩٩.

٧١ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ٣٦٨.

٧٢ – ابراهيم احمد ابو القاسم : المرجع السابق ص ص ٣١٤–٣١٥.

٧٣ – مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص٩٩.

٧٤ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص ٣٦٩–٣٧١.

٧٥ – مجدى رشاد عبدالغني: المرجع السابق ص١٠٠.

٧٦ – فقد قامت لجنة الواحد والعشرين بتأليف الجمعية الوطنية بطريقة التساوى بين عدد أعضاء أقاليم ليبيا الثلاثة دون النظر الي عدد السكان في كل إقليم؛ فسكان طرابلس يمثلون ثلثا السكان؛ في حين أن سكان برقة لا يتجاوز ٢٥٠ ألف نسمة؛ وسكّان فزان حوالي ٤٠ ألف نسمة. لمزيد من المعلومات راجع :

– عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص ٣٧١–٣٧٢.

٧٧ – مجدى رشاد عبدالغني (دكتور):المرجع السابق ص١٠١.

٧٨ – جامعة الدول العربية، اللجنة السياسية : ق٣٤٢/دع ١٤/ ج ١، ١٧ / ٣/١٩٥١ .

٧٩– عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص ٣٧٣–٣٧٤.

٨٠ جامعة الدول العربية، اللجنة السياسية : ق ٤٠٤ /د ع ١٥/ ج ٣، ١٣ اكتوبر ١٩٥١ .

٨١ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص٣٨٩–٣٩٠.

٨٢ – ابراهيم احمد ابو القاسم : المرجع السابق ص ٣٢٢.

٨٣ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص٣٧٣–٣٧٤.

٨٤ – مجدى رشاد عبد الغني (دكتور):المرجع السابق ص١٠٢..

85– -F.O.: 403, No.1, confidential ,18351, Text of A statement to be made by the United Nations. commissioner on His Arrival in Libya PP. 8- 9.

٨٦ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص ٣٧٥–٣٧٦.

٨٧ –عادل محمد محمد عثمان : نفس المرجع ص ص٣٧٩–٣٨١.

٨٨ – مجدى رشاد عبدالغني (دكتور): المرجع السابق ص ص ١٣٤–١٣٥.

٨٩ – مجدى رشاد عبدالغني (دكتور): نفس المرجع ص١٠٣.

٩٠ – عادل محمد محمد عثمان : المرجع السابق ص ص٣٧٦–٣٧٧

٩١ – مجدى رشاد عبدالغني :المرجع السابق ص ص١٠٣–١٠٤.

٩٢– مجدى رشاد عبدالغني : نفس المرجع ص ص ١٠٤–١٠٥.

٩٣ –مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق ص ١١٦.

٩٤ مجدى رشاد عبدالغني : نفس المرجع، ص ١١٧.

٩٥ إبراهيم أحمد أبو القاسم: المرجع السابق، ص ص ٣٢٧–٣٢٨.

٩٦ إبراهيم أحمد أبو القاسم: نفس المرجع، ص ص ٣٢٧–٣٢٨

٩٧ عادل محمد عثمان: المرجع السابق، ص ٤١٤.

٩٨ مجدى رشاد عبدالغني : المرجع السابق، ص ١١٧.

المصادر والمراجع

أولا– الوثائق :

أ– الوثائق الإنجليزية:

1) -F.O.: 403, Jt 1513/16 , Text of A statement to be made by the United Nations commissioner on His Arrival in Libya.

2) (٢- -F.O.: 403, No.1, confidential ,18351, Text of A statement to be made by the United Nations commissioner on His Arrival in Libya.

ب– الوثائق العربية :

١) جامعة الدول العربية : ق ١٨٢/د ع ٧ / ج ٣ في ٩ أكتوبر ١٩٤٧ .

٢) جامعة الدول العربية : ق ٢٣٨/د ع ١٠ / ج ٣ في ٢١ مارس ١٩٤٩.

٣) جامعة الدول العربية، اللجنة السياسية : ق ٣٤٢، د ع ١٤، ج ١في ١٧ مارس ١٩٥١.

٤). جامعة الدول العربية، اللجنة السياسية : ق ٤٠٤، د ع ١٥، ج ٣ في ١٣ أكتوبر ١٩٥١.

ثانياً – المراجع:

- المراجع العربية:

1) آمال السبكى (دكتوره): استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (١٩٤٣–١٩٥٢)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

3) سامى حكيم: استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٥.

4) صلاح العقاد (دكتور): ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٠ .

٤) مجدى رشاد عبدالغني: العلاقات المصرية الليبية (١٩٤٥-١٩٦٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧ .

ثالثا- الرسائل العلمية :

أ) رسالة باللغة الإنجليزية:

-Nabulsi, Husein m. : the role of the United Nations in the settlement of the Libyan question , A thesis presented to the faculty of the Graduate school university of southern California ,the degree Master of Arts , June , 1951.

ب) رسائل علمية باللغة العربية:

١)إبراهيم أحمد أبو القاسم: المسألة الليبية والسياسة المصرية (١٩١١-١٩٥١)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولي، السنة الجامعية ١٩٩٦/١٩٩٧.

٢) عادل محمد محمد عثمان: مصر والقضية الليبية فيما بين عامي ١٩٣٢ و١٩٥١، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ .

٣) عبدالسلام عبدالله علي سويسى: العلاقات الليبية التونسية(١٩٥٦-١٩٨٧)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ،٢٠١٥م.

٤) نازك زكى ابراهيم أحمد : ليبيا والغرب (١٩٤٥-١٩٥٧)، من الحرب العالمية الثانية حتى قبول ليبيا مشروع ايزنهاور ١٩٥٧، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨١م.